

فلسطين ٢٠,٢٢٧ مهاجرا في سنة ١٩٢٢ ، ووصل الى ٤٢,٢٥٩ مهاجرا سنة ١٩٢٤ ، وكذلك الى ٦١,٨٥٤ مهاجرا سنة ١٩٢٥ . وهذه الاعداد كانت قد دخلت بصورة شرعية بموافقة السلطات البريطانية . ولكن عدا هذه الاعداد ، كان قد دخل فلسطين في الفترة نفسها اعداد ، لا بأس بها من المهاجرين بطريق غير مشروع ، سواء عن طريق التهريب من البحر او عبر الحدود البرية والمحاذية لفلسطين ، وقد وصل عددهم في الفترة المذكورة الى ما يزيد عن ١٥ الف مهاجر .

أما بشأن الاراضي ، فأن توصيات اللجان التي اشرنا اليها اعلاه ، لم يؤخذ بها على الاطلاق ، واستمرت عمليات انتقال الاراضي وزادت حدتها في الفترة المذكورة بشكل تصاعدي كبير . وقد تم انتقال ٦٦٧,٠٠٠ نونم من الاراضي في هذه الفترة ، وكانت على الشكل التالي

١٩٢١ - ٧٠,٠٠٠ نونم

١٩٢٢ - ١٠٠,٠٠٠ نونم

١٩٢٣ - ١٥٠,٠٠٠ نونم

١٩٢٤ - ١٦٠,٠٠٠ نونم

١٩٢٥ - ١٨٧,٠٠٠ نونم (٨٣) .

أما الاسباب التي من اجلها باع الفلاحون اراضيهم ، فكانت كثيرة ومتنوعة ، واقلاها الفقر والحاجة وتراكم الديون ، والضرائب الباهظة والضعفوات المستمرة نتيجة القوانين البريطانية التي كانت تصدرها الحكومة بين الوقت والآخر من اجل زيادة كساد المنتوجات وضربها .

ولقد اتضح للعرب في ازدياد الهجرة وانتقال الاراضي الى ايدي اليهود ، أن هؤلاء لا يرضون باقل من الاستيلاء على فلسطين . ومما عزز هذا الاعتقاد ان القيادة الصهيونية قد استغلت الاجراءات النازية ضد اليهود للحصول على المكاسب السياسية . ورأى العرب أن الحكومة البريطانية توزع على اليهود شهادات الهجرة ، في حين انها كانت اوفدت لجان التحقيق والخبراء الذين تلح تقاريرهم على ضرورة خفضها وتحديدها ان لم يكن وقفها . كما انها لم تعمل اي شيء من اجل وقف انتقال الاراضي من ايدي العرب الى اليهود ؛ مما زاد في تقارب العرب ازاء هذه المحنة الخطيرة التي بسببها اشتد احساسهم بالاجحاف .

وفي مواجهة اهمال الحكومة واغفالها المستمر ، قرر العرب ان يأخذوا على مسؤوليتهم حراسة الشواطئ والحدود لمنع تهريب اليهود الى فلسطين ، كما لم تجد الهيئات الوطنية بدا من تنبيه الرأي العام الى الخطر المحدق ، حيث عقدت المؤتمرات واتخذت القرارات والتوصيات بشأن هذه الحالة . ففي هذا السياق ، تم عقد المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر الشباب العربي ، ومؤتمر علماء فلسطين ، للبحث فيما يجب عمله لحماية البلاد من اخطار تسرب الاراضي العربية الى اليهود ، وصدرت عدة توصيات وفتاوى بهذا الشأن ، منها فتوى بتحريم بيع اي شبر من اراضي فلسطين لليهود ، واعتبار البائع والسمسار والوسيط مارقين على الدين ، ومقاطعتهم في كل شيء والتشهير بهم . واجمعت المؤتمرات على المطالبة بوقف الهجرة وبيع الاراضي لليهود . كما دعت الى انشاء المشاريع الاقتصادية وتأسيس الشركات الوطنية وحضت الاهلين على ان يقتصدوا على شراء مصنوعاتها (٨٤) . ووافق كل هذا ، في تلك الفترة ، التوجه الى بناء